مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

«المرتزقة» في حرب إسرائيل على قطاع غزة:

(أرقام ودلالات)

د. عبد الرزاق غراف
باحث اول
مركز الخليج للأبحاث

«وثيقة ووجودية» تلك هي طبيعة العلاقة التي تحكم اسرائيل بالمرتزقة، فمنذ ما قبل تأسيسها الى تاريخ قيامها أواخر مايو من سنة ١٩٤٨، ثم استمرارها الى غاية حربها الراهنة على قطاع غزة، ظلّت دولة إسرائيل ترتهن بمستويات عالية الى تجنيد المرتزقة ليس في إدارة حروبها الظرفية فقط بل لحماية وجودها، لتتحوّل ظاهرة المرتزقة الى عقيدة راسخة في وجدان إسرائيل تتعدّى أبعادها ما هو سياسي وعسكري أمني واستراتيجي الى ما هو عقائدي ولعّل انحدار غالبية المجندين المرتزقة من الانتماءات الصهيونية والإنجيلية اليمينية المتطرفة لأكبر دليل على البعد العقائدي في تفسير الإعتماد الإسرائيلي على المرتزقة وكل حيثيات هذه الظاهرة.

جملة من المحدّدات والدوافع والأسباب تلك التي تفسّر تصاعد رهان القيادة السياسية والعسكرية في اسرائيل على «المرتزقة» في حربها على قطاع غزة، فما لذي دفع إسرائيل الى هذا الخيار؟ الإجابة عن هذا الإشكال تجعلنا أمام حتمية معالجة ظاهرة «المرتزقة» بماضيها وحاضرها في جيش الاحتلال الإسرائيلي، وعلاقتها بالعقيدة العسكرية الصهيونية واستراتيجية الجيش الإسرائيلي في درء التهديدات المحيطة به والتي لطالما صُنّفت في خانة التهديدات الوجودية لإسرائيل تبريرا لأسلوب وطبيعة تعامل إسرائيل معها فيما بعد، بغض النظر أكانت كذلك أم لا

• إسرائيل والمرتزقة «تاريخ العلاقة وجذور الظاهرة»

جذور اعتماد إسرائيل على المرتزقة ليس مرتبطا بالحرب الراهنة، ولا حتى بوجود إسرائيل في حدّ ذاته، إنما هو استراتيجية تحّولت مع مرور الوقت الى حالة من الحتمية التاريخية في جيش الاحتلال الإسرائيلي وعقيدته العسكرية، وأداة من أهم أدوات حروب إسرائيل سواء مع الدول العربية أو مع حركات المقاومة الفلسطينية وآخرها الحرب الراهنة على قطاع غزة

منذ نشأة الحركة الصهيونية التي سعت الى تطبيق مشروعها القومي العنصري في أرض فلسطين، كان واضحا أن حُلمها لن يتحقّق بدون أدوات عسكرية مستقلة لها، بعيدا حتى على أقرب حلفائها الغربيين (الأوروبي والأمريكي)، كون التعويل على السند العسكري البريطاني أثناء انتداب الأخير على فلسطين

فيه الكثير من المخاطر على مستقبل المشروع، وهو ما دفع نحو تكوين العصابات الصهيونية التي حملت لواء تجسيد مشروع الحركة الصهيونية في بناء كيان قومي على الأرض

وبنفس المنطق الاستراتيجي استمرت إسرائيل بعد تأسيسها في البحث عن كلّ الأدوات التي تخّول لها إيجاد مساحة من الاستقلالية السياسية عبر توسيع نطاق مواردها ومصادرها بعيدا عن الدعم الغربي وبخاصة الأمريكي منه، وما حصول إسرائيل على القوة النووية بداية ستينات القرن الماضي بدعم فرنسي رغم المعارضة الأمريكية إلا أكبر دليل على ذلك، فالمسؤولية السياسية والقانونية على كل المستويات سواء على المستوى الخارجي أمام الحلفاء أو المجتمع الدولي والرأي العام العالمي، أو على المستوى الداخلي أمام المجتمع والرأي العام الإسرائيلي، هي العامل والدافع الرئيسي في البحث عن كل ما هو غير شرعي كأحد أنماط التملّص من المسؤولية ليكون أمرا مرغوبا فيه، وهو ما يفسّر رغبة إسرائيل الدائمة في الإعتماد على المرتزقة ويفسّر جوهر محدّدات العلاقة بينهما

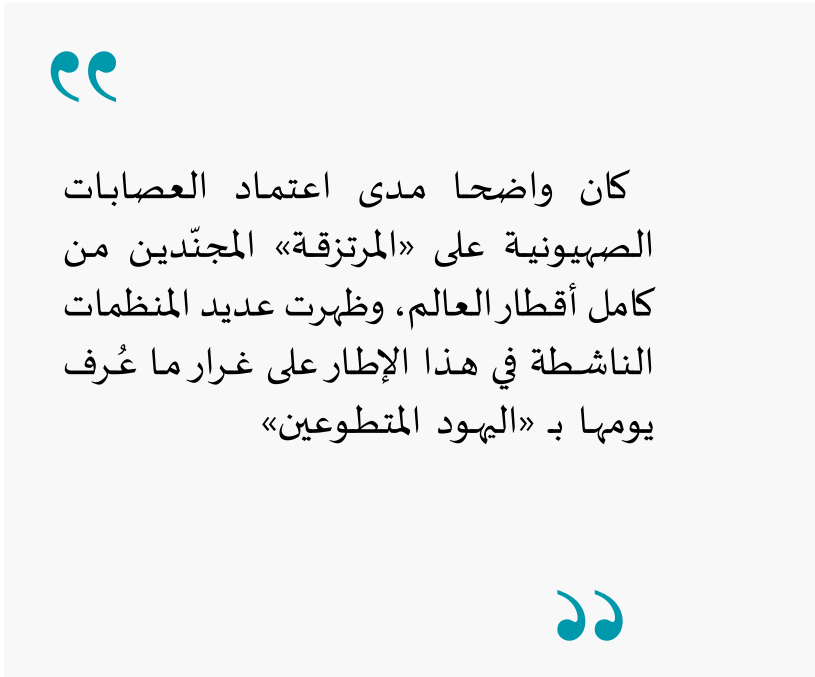

- **من «ماحل» الى «كاخ» الى «سرايبل»: كيف خرج نشاط الحركة الصهيونية لتجنيد المرتزقة من السر الى العلن؟**

١. **«ماحل»**/ المرجعية التقليدية في تجنيد المرتزقة

منذ بداية أربعينات القرن الماضي وتماشيا مع تصاعد النشاطات الإرهابية للعصابات الصهيونية في قضم الأراضي الفلسطينية التي مُنحت للمهاجرين اليهود تحت حماية الانتداب البريطاني، كان واضحا مدى اعتماد العصابات الصهيونية على **«المرتزقة»** المجنّدين من كامل أقطار العالم، وظهرت عديد المنظمات الناشطة في هذا الإطار على غرار ما عُرف يومها بـ «اليهود المتطوعين» الذين شكّلوا ما يعرف بمنظمة «ماحل» التي كانت ترمز لهم، والتي كانت تعدّ بمثابة المدد البشري الرئيسي للعصابات الصهيونية وعلى رأسهم منظمة **«الهاجانا»** التي شكّلها رئيس الوزراء السابق **«بن غوريون»**

قُبيل حرب النكبة سنة ١٩٤٨ تمكنت العصابات الصهيونية من تجنيد أكثر من ٣٠٠٠ مرتزق غالبيتهم ممن شاركوا في الحرب العالمية الثانية ومن اليهود القادمين من أوروبا والولايات المتحدة وكندا ممن تلقوا تدريبات عسكرية في هذه الدول، وقد لعب هؤلاء المرتزقة دورا محوريا في قيام دولة إسرائيل وتأسيس جيش الدفاع

بعد قيام دولة «إسرائيل» (ماي ١٩٤٨) أصبح لـ «المرتزقة» دورٌ محوريٌ في الحروب العربية الإسرائيلية وإن كان في البداية قد اقتصروا على العنصر اليهودي الخارجي وتوسعوا فيما بعد ليشملوا المقاتلين الأوروبيين والأمريكيين العائدين من الحرب العالمية الثانية الذين هاجروا الى الكيان الجديدة بتواطؤ حكومي رسمي غربي، مقابل مزايا مالية عالية لهم ولأسرهم، لتزداد أهميتهم في ما يعرف بجيش الدفاع الإسرائيلي الذي تكونت نواته الأولى التأسيسية من إتحاد العصابات الصهيونية، للدرجة التي أصبح فيه لهؤلاء المرتزقة فرق خاصة في الجيش الإسرائيلي في اطار مشاريع مختلفة على غرار مشروع «الجنود المزدوجي الجنسية» ومشروع «الجندي الوحيد» في إشارة الى المرتزقة القادمين بدون عائلاتهم لإسرائيل من أجل القتال، وفي هذا الصدد تشير التقارير الى أن ٨٠٪ من منتسبي برنامج «الجندي الوحيد» جاؤوا بمفردهم، وهي نفس

اسم حركة «كاخ» برز بشكل لافت في العقود الأخيرة، وهذا بالنظر للزخم السياسي والإعلامي الذي اكتسبته بسبب دعمها المفرط للمستوطنين المتطرفين، بل وثبوت تورطها في نشاطات إرهابية ساهمت في حظرها في الولايات المتحدة بل وفي إسرائيل نفسها

٢. «كاخ»/ واجهة التطرف الصهيوني لتجنيد المرتزقة

رغم افتقارها لذلك الإرث التاريخي مقارنة بسابقتها «ماحل» إلا أن اسم حركة «كاخ» برز بشكل لافت في العقود الأخيرة، وهذا بالنظر للزخم السياسي والإعلامي الذي اكتسبته بسبب دعمها المفرط للمستوطنين المتطرفين، بل وثبوت تورطها في نشاطات إرهابية ساهمت في حظرها في الولايات المتحدة بل وفي إسرائيل نفسها منتصف تسعينات القرن الماضي، إلا أن الحركة ما زالت تتمتع بوجود في أوروبا حيث تعتبر العاصمة الفرنسية باريس أحد أكثر معاقلها تواجدا

فالحركة التي تأسست من رحم «عصبة الدفاع اليهودي» التي تزعّمها «مائير كهانا» أواخر ستينات القرن الماضي قبل أن تتغير الى اسم حركة «كاخ» سنة ١٧٣ بعد دخولها معترك السياسة والانتخابات في إسرائيل، ساهمت وما زالت تساهم بشكل كبير بأذرعها المنتشرة خاصة في أوروبا في العمل على تشجيع تجنيد المرتزقة، خاصة في فئات المتدينين الصهاينة المتسمين بالعنصرية الفاشية، هذه الأخيرة التي تعتبر ركيزة رئيسية في المنطلقات الفكرية لهذه الحركة التي تعبّر عن أقصى صور التشدّد اللاهوتي المتطرّف

وقد سبق للعديد من المراصد الحقوقية استنادا الى وسائل اعلام بعضها إسرائيلي (إعلام اليسار) أن أوردت تقارير عن حجم وطبيعة نشاط حركة «كاخ» في تجنيد المرتزقة لصالح جيش الاحتلال الإسرائيلي، بل إن ذات التقارير أشارت الى تورط هذه الحركة في

جلب الدعم لمجموعات المستوطنين الذي يهاجمون الفلسطينيين في الضفة الغربية وارتكاب كل أنواع العنف والجرائم ضد الأهالي.

٣. «ساريل»/ واجهة التطرف الإنجيلي المتصهين

كما تبرز منظمة «سراييل» كأحد أكثر المنظمات السرية نشاطا في ملف **«المرتزقة»** بحيث ترتبط هذه المنظمة بكل سفارات إسرائيل في كل دول العالم من أجل تجنيد المرتزقة، في حين تصنفها بعض التقارير على أنها منظمة «اليمين الإنجيلي المتصهين» في إشارة الى الفئات والشرائح التي تستهدفها نشاطات هذه الجمعية فضلا على الجهات الممولة لها، ونشاط هذه الجمعية ليس سريا على الرغم من الطابع السري للمنظمة من ناحية الهيكل والتكوين، فمنظمة «سراييل» تنشط في العلن وعبر مواقع إلكترونية رسمية وتروج لنشاطاتها وللمزايا التي يستفيد منها الجندي المرتزق في جيش الدفاع الإسرائيلي، كما أن نشاطاتها لا تقتصر على العنصر اليهودي رغم تفضيله لها، بل تتعداه لكل من يرغب في ذلك وهو ما وسّع نشاطاتها في كل قرارات العالم، فقد اشارت تقارير الى تراجع قدرة المنظمات السرية في تجنيد المرتزقة اليهود بحيث لم يتعدى العنصر اليهودي في مشروع الجندي الوحيد وغيره من مشاريع ٢٠٪ من مجمل المجنّدين في السنوات الأخيرة، وبحسب بيانات رسمية صادرة مؤخرا عن الكنيست الإسرائيلي فقد استعان جيش الاحتلال الاسرائيلي بين سنتي ٢٠٠٢ و٢٠١٢ بما يقارب ٥٥٠٠ مرتزق في السنة.

تجنيد المرتزقة «رؤية القانون الدولي»/

القانون والتشريعات الدولية واضحة في معالجتها لملف محاربة تجنيد المرتزقة في النزاعات والحروب، وهذا استنادا للمواثيق والمعاهدات الدولية على غرار

الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم لسنة٢٠٠١/

تعدّ هذه الاتفاقية المرجعية الرئيسية للقانون الدولي في محاربة ظاهرة المرتزقة، والتي جاءت بعد مخاض طويل وجهود مضنية للجان الأمم المتحدة منذ أول دعوة لدولة نيجيريا لوضع اتفاقية لتجريم الإرتزاق، وهي الدعوة التي تبنها الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثون سنة ١٩٨٠، وطوال عقدين وبعد عشرات القرارات التي اتخذتها اللجان الأممية المتخصصة تم اصدار الاتفاقية في نسختها النهائية سنة ٢٠٠١ (للمزيد راجع المرجع رقم ٠١)

اتفاقيات جنيف الأممية/

ومن بين أهم القرارات التي احتوتها هذه الاتفاقيات في سبيل محاربة ظاهرة الارتزاق ما يلي/

٤. القرار الأممي رقم ١٥١٤ الصادر في ١٤ ديسمبر ١٩٦٠ والذي جرّم استخدام المرتزقة ضد حركات التحرّر الوطني، مهيبا بالدول الأعضاء في الجمعية العامة اتخاذ التدابير اللازمة لمنع تجنيد المرتزقة

٥. القرار الأممي رقم ٢٤٦٥ الصادر في ٢٠ ديسمبر

١٩٦٨ والقرار الأممي ٢٥٤٨ الصادر في ١١ ديسمبر ١٩٦٩ والقرار الاممي رقم ٢٧٠٨ الصادر في ١٤ ديسمبر ١٩٧٠، وهي القرارات الداعية لإتخاذ الدول الأعضاء في الجمعية العامة تدابير تحظر على رعاياها العمل كمرتزقة

٦. القرار ٢٣٩ (١٠ يوليو ١٩٦٧) والقرار ٤٠٥ (١٤ ابريل ١٩٧٧) والقرار ٤١٩ (٢٤ نوفمبر ١٩٧٧)، وهي القرارات التي تدين الدول التي تسمح بتجنيد المرتزقة والتغاضي على تجنيدهم

- **وسائل اعلام ومراصد حقوقية فتحت ملف «المرتزقة»/**

١. «ألموندو» الاسبانية تفضح المستور/

من جانب آخر اشارت صحفية «ألموندو» الاسبانية في الثالث من نوفمبر الماضي الى وجود آلاف المرتزقة الذين جلبتهم إسرائيل بعد السابع من أكتوبر للحرب في قطاع غزة، جاء تقرير الصحيفة ضمن اعترافات أحد المرتزقة الإسبان من المنتمين الى النازيين الجدد والذي انتقل من الحرب كمرتزق في العراق ثم في أوكرانيا ثم الى إسرائيل بعد هجوم السابع من أكتوبر، المصدر ذكر بأن المكافآت المالية للمرتزق تتجاوز ٤١٠٠ دولار أي حوالي ٤٠٠٠ أورو في الأسبوع فضلا على المكافآت المالية الإضافية، كما أشارت «ألموندو» الى أن إسرائيل تعاقدت مع شركات أمنية عالمية لجلب المرتزقة على غرار شركتي «ريفن» و»غلوبال سي إس تي»، هذه الأخيرة التي لطالما حامت حولها اتهامات بتجنيد المرتزقة

٢. منت كارلو هي الأخرى/

كما سبق وأن أذاعت **«مونت كارلو»** الفرنسية عن وجود مرتزقة من عديد الدول الغربية من بينهم آلاف الفرنسيين يقاتلون في صفوف الجيش الإسرائيلي في حرب قطاع غزة، المصدر ذكر أن لجوء إسرائيل الى تجنيد هذا الكم الهائل من المرتزقة سيؤثر حتما على مستقبل الحرب في أوكرانيا، وهذا بالنظر الى أن نسبة كبيرة ممن جلبتهم إسرائيل كانوا في الأصل يحاربون الى جانب الجيش الأوكراني ضد روسيا، فضلا على اثبات تقارير الى وجود عناصر أوكرانيين من ضمن من يحاربون الى جانب إسرائيل في قطاع غزة بعد أن انسحبوا من جبهات القتال في أوكرانيا، وهو الأمر الذي ضاعف المخاوف لدى الجيش والحكومة في أوكرانيا وهم الذين يخضون حربا طاحنة ضد روسيا

اشارت صحفية «ألموندو» الاسبانية في الثالث من نوفمبر الماضي الى وجود آلاف المرتزقة الذين جلبتهم إسرائيل بعد السابع من أكتوبر للحرب في قطاع غزة،

لم تتضح أي بوادر لحلها لغاية الساعة، خاصة بعد معالم الفشل والعجز الذي أبدته أوكرانيا في هجومها المعاكس، كما زاد من مخاوف الغرب في حد ذاته، وذلك في ضوء التقارير الامريكية وتصاعد الدعوات في الكونجرس بحجب المساعدات عن أوكرانيا وتحويلها الى إسرائيل

المرصد الأورو متوسطي لحقوق الإنسان/

من جهته سبق وأن أشار المرصد الأورومتوسطي لحقوق الاسنان الى ملف تجنيد المرتزقة الأوروبيين في حروب جيش الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة، ووصفهم تقرير المرصد بأنهم متطوعون في صفوف

جيش الاحتلال وينشطون ضمن قوات عسكرية خاصة متعددة المهام ويشاركون في قتل المدنيين الفلسطينيين، ورغم أن التقرير لم يذكر أعدادا دقيقة لحجم هؤلاء المرتزقة، إلا أنه أشار الى وجود المئات منهم وبخاصة في حروب إسرائيل الماضية على قطاع غزة طوال السنوات الماضية، حيث أشار الى أن بيانات الحرب الاسرائيلية على قطاع غزة لسنة ٢٠١٤ فإن نسبة تجنيد الجيش الإسرائيلي للمرتزقة من غير من يحملون الهوية الاسرائيلية يتراوح ما بين ٨٠٠ و١٠٠٠ مرتزق سنويا، في حين يتجاوز عددهم الإجمالي ٤٦٠٠ مرتزق (وفق مصادر إذاعة مونت كارلو الفرنسية)

وعن الجهات التي تقف وراء تجنيدهم والمنظمات والشركات الأمنية الخاصة التي ينطوون تحتها، أشار المركز الأورو متوسطي الى أن منظمة «ماحل» التي تمتلك مكتبا فير العاصمة البريطانية لندن، تشرف على مجمل النشطات الهادفة لإرشاد الأجانب بالإلتحاق بجيش الاحتلال الإسرائيلي، وذلك عبر تنظيمها لحملات توعوية وإعلامية خاصة اتجاه فئة الشباب دون ٢٤ سنة للشباب ودون ٢١ للفتيات، تمتد عادة لما يقارب ١٨ شهرا، وقد نجحت في تجنيد آلاف المتطوعين من نحو ٤٠ دولة غالبيتهم من الدول الأوروبية، كما أشار تقرير المرصد الى أن هناك منظمات أخرى ترتبط بلوبيات صهيونية ويمينية انجيلية تنشط في أوروبا تشرف على حملات ومشاريع لإقناع الأوروبيين بالالتحاق ليس بجيش الاحتلال وفقط إنما حتى بعصابات المستوطنين الذي يشنون أعمالا عدائية ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية، وللإشارة فإن تقرير المرصد الأورو متوسطي استند الى شهادات مجندين أوروبيين سابقين في جيش الاحتلال **(أوكرانيين وألمان ونرويجيين وهولنديين وغيرهم)** تجاوز عددهم حسب رواية بعض المجندين المرتزقة ٥٠٠٠ مرتزق، وآخرين ما زالوا يزاولون مهنتهم كمرتزقة.

• حرب غزة الراهنة: ابرزت حجم تعويل إسرائيل على المرتزقة

في حرب إسرائيل الراهنة على قطاع غزة تبرز للسطح عديد العوامل المفسّرة للجوء القيادة الإسرائيلية وزيادة اعتمادها على المرتزقة، كأداة لفرض خيار الإستمرار في حرب يتبين يوما بعد يوم أنها بدون سقف زمني محدود، استنادا للتصريحات الرسمية الإسرائيلية وآخرها كان خطاب بن يامين نتنياهو بداية الأسبوع والذي أبدى فيه رفضا تاما امتناعا شبه مطلق في مواجهة كل دعوات وضغوط المجتمع الدولي لوقف الحرب، واستنادا كذلك للحقائق على الأرض التي تثبت أن نجاح إسرائيل في القضاء على حركة حماس هو أمر بعيد المنال وإن تمّ فإنه يتطلب تكلفة عالية بالنظر لإحتمالية امتداد الحرب أشهرا عديد ما يجعلها امام احتمالية تحوّلها الى حرب استنزاف طويلة المدى ليس من المؤكد أن إسرائيل تمتلك النَفَسَ الكافي لمجاراتها، ومن ضمن هذه العوامل نجد

١. تزايد الخسائر البشرية في صفوف ألوية جيش الدفاع الإسرائيلي وفي مقدمتهم لواء «غولاني» الذي تجاوزت خسائره نسبة ٤٠٪ من مجمل ما يمتلكه من زاد بشري ما أدى الى سحبه من الحرب

٢. الرغبة في التملص من المسؤولية السياسية والقانونية الداخلية كون المرتزقة في الأخير لا يخضعون لنفس المعايير القانونية والسياسية التي يخضع له جنود جيش الاحتلال الإسرائيلي نظاميين كانوا أم إحتياطيين، وبالتالي فإن السلطة السياسية والعسكرية الإسرائيلية في منأى من تحمّل أي مسؤولية اتجاههم.

٣. تزايد حجم التحديات الداخلية التي تواجه الحكومة اليمينية في إسرائيل كنتيجة لضغوط الجبهة الداخلية سواء من طرف أهالي الأسرى، مع غياب أدنى بوادر النصر المنشود وصعوبة

٤. عدم جاهزية إسرائيل سلطة ومجتمعا لتقبل تكلفة بشرية عالية للحرب، وهي التي إعتادت على حسم حروبها في عديد الأيام، بإستثناء تجربة لبنان التي اثبتت أن إسرائيل غير قادرة على مواجهة حرب استنزاف طويلة المدى بتكلفة بشرية عالية.

٥. التكلفة السياسية والمالية الزهيدة للمرتزقة مقارنة بما تقتضيه التعبئة العامة لجيش الإحتياط، نظرا لمخاطر استمرار هذه التعبئة على الاقتصاد الإسرائيلي الذي بدى أنه يترنّح حتى في ظل الدعم الغربي المطلق له، خاصة وأن فئة الإحتياط في جيش الاحتلال الإسرائيلي تشكّل كتلة معتبرة من اليد العاملة في الاقتصاد الإسرائيلي ما يزيد من سلبيات الإعتماد عليها في حرب طويلة الأمد.

• عقيدة إسرائيل العسكرية والمرتزقة: اعتماد متبادل

قدسية روح الجندي اليهودي في العقيدة العسكرية الإسرائيلية، وبالأخذ بهذا المعيار فإن ما حدث في السابع من أكتوبر وما بعده وسقوط قرابة ٦٠٠ قتيل في صفوف الجيش معظمهم من فئة الضباط، فضلا على أسر عشرات العسكريين من بينهم قادة ألوية من الرتب العالية، يعد ضربة لم تعتد إسرائيل سلطة ومجتمعا على تلقيها استنادا الى عقيدتها العسكرية، خاصة في ضوء التقارير التي تحدثت عن حالات عدم

استجابة عشرات جنود الاحتياط لنداء الحرب في غزة بل وهروب بعضهم من جبهات القتال.

زادت هذه المعطيات من الحاجة الى الإعتماد على المرتزقة نظرا للمزايا المرتبطة بهذا الخيار وبخاصة ما تعلق بإنخفاض التكلفة السياسية لهذا الخيار تجنب ضغوط الجبهة الداخلية الناجمة عن تصاعد عدد القتلى وبخاصة في صفوف العنصر اليهودي داخل الجيش، فالعارف بهرمية المجتمع الصهيوني والتي تنعكس بدورها على جيش الدفاع سيدرك أن ومهما تم الترويج للمساواة في المواطنة والعدالة في الحقوق المدنية والسياسية، إلا أن الحقيقة على أرض لا تستند بالضرورة الى هذه المعايير انطلاقا من العنصرية والفروقات الهائلة بين يهود الغرب (الأشكنازية) ويهود الشرق (السفارديم) ويهود افريقيا (الفلاشا) وغيرهم، فضلا على العنصر الدرزي داخل الجيش الإسرائيلي حيث يرمز لواء «غولاني» الى تواجد هذا العنصر داخل الجيش الإسرائيلي، وصولا الى المرتزقة الأجانب سواء اليهود منهم أو غير اليهود، فبقدر ما تدرّج هذا السلم الهرمي الذي يحدّد طبيعة الإنتماء الاجتماعي بقدر ما تراجع حجم المسؤولية السياسية المنبثقة عنه، ومعه تتراجع التكلفة السياسية المنتظرة من وراء أي اخفاق مرتبط بحجم خسائر الأرواح في صفوف جيش الاحتلال الاسرائيلي.

أطراف دولية رسمية متورطة فيما يحدث/

• فرنسا/ من مهد المظلومية الصهيونية الى مركز لتجنيد المرتزقة

قبل تأسيس إسرائيل وبعدها وصولا الى حرب غزة الراهنة، كانت الدولة الفرنسية إحدى أهم الأطراف الدولية التي خدمت وساعدت الحركة الصهيونية ومن بعدها إسرائيل في ملف «المرتزقة»، فالعاصمة الفرنسية باريس كانت مقرا ومركزا إداريا وتمويليا رئيسيا لمنظمة «ماحل» لتجنيد المرتزقة الذين شاركوا في حرب ١٩٤٨، كما منحت الحكومات الفرنسية المتعاقبة بعد الحرب العالمية الثانية الضوء الأخضر لإقامة معسكرات تدريب المرتزقة المجندين، فضلا على المساعدة على هجرتهم فيما بعد نحو الأراضي الفلسطينية، وتجدر الإشارة الى فرنسا هي الدولة الوحيدة في العالم التي قنّنت لمواطنيها ممن يحملون الجنسية الفرنسية بالمشاركة والخدمة في جيش الاحتلال الإسرائيلي ضمن اتفاقية ثنائية مع اسرائيل

بعد هجوم طوفان الأقصى في السابع من أكتوبر الماضي، كان ملفتا تصاعد حضور المرتزقة الفرنسيين في معارك قطاع غزة، حيث أشارت عديد التقارير الإعلامية الى وجود ما يقارب ٥٠٠٠ مرتزق فرنسي يحمل بعضهم الجنسية الإسرائيلية يشاركون في الحرب الراهنة الى جانب الجيش الإسرائيلي، كما اشارت ذات التقارير الى اصدار السلطات الفرنسية لجملة من التسهيلات من أجل ضمان وصول أسرع لهؤلاء المرتزقة بهدف دعم جيش الاحتلال الإسرائيلي على غرار منحهم أولوية السفر مقارنة بباقي الوجهات الدولية، وهو ما يثبت حجم التورط الفرنسي الرسمي في هذا الملف، تورط لم يُحجم الحكومة الفرنسية على الإستمرار في نهجها الراهن رغم كل الأصوات البرلمانية في الجمعية العمومية الفرنسية وبخاصة أصوات أقصى اليسار الإشتراكي الداعية لمساءلة وفتح تحقيقات قضائية مع هؤلاء

بعد عودتهم بدعوى المشاركة في جرائم الحرب التي يقترفها الجيش الإسرائيلي في قطاع غزة، على غرار تلك الدعوة الجنائية التي رفعها «توماس بورتس» أحد نواب الجمعية العمومية عن حزب «فرنسا الأبية» ضد ٤١٨٥ فرنسي شاركوا في حرب الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة تحت طائلة ارتكاب جرائم حرب ضد الإنسانية، ليبقى السؤال المطروح عن مدى استجابة السلطات الفرنسية لهذه الضغوط المتزايدة التي تحولت في الآونة الأخيرة الى أحد أهم ملفات النقاش ليس لدى النخب الفرنسية فقط بل لدى معظم الفئات المجتمعية.

تعدّ منظمة «كاخ» الصهيونية المتطرفة مثال آخر على الإستثناء الفرنسي الرسمي الذي يظهر حجم

التورّط الفرنسي الرسمي في نشاطات تجنيد المرتزقة لقتل الفلسطينيين، فبشهادة الإعلام الإسرائيلي ذاته (صحيفة هآرتس) فإن «رابطة الدفاع اليهودية الفرنسية» التي تعدّ الفرع الفرنسي لمنظمة «كاخ» قامت بتجنيد آلاف اليهود الصهاينة من داخل أوروبا من ذوي المهارات والخبرات العسكرية بهدف دعم النشاط الاستيطاني في الضفة الغربية وقمع المظاهرات الفلسطينية ضد الاستيطان، يذكر أن منظمة «كاخ» هي منظمة محظورة في الولايات المتحدة الأمريكية في حين تنشط في فرنسا رغم كل الدعوات من أجل غلقها داخل الجمعية العمومية الفرنسية، وبخاصة من كتلة اليسار الاشتراكي.

أمريكيون وأوروبيون وروس وكنديون وأستراليون وبلدان أخرى/

رغم أن فرنسا وبحكم الاستثناء القانوني الذي يميزها انطلاقا من الاتفاقية الفرنسية الإسرائيلية التي تسمح للمواطنين الفرنسيين الانضمام لجيش الاحتلال الإسرائيلي تعدّ من أبرز الدول الأوروبية تورطا في ملف المرتزقة، إلا أن عديد الدول الأخرى التي ثبُت تورطها في ملف تجنيد الجيش الإسرائيلي للمرتزقة في حرب غزة، حيث تتعدّد دوافع هؤلاء المرتزقة وذوي الجنسية المزدوجة بين ما هو مادي الراغب في جمع الأموال الطائلة وبين ما هو عقائدي مرتبط بدوافع دينية توراتية وانجيلية.

الولايات المتحدة: تشير التقارير وبعض شهادات المتابعين الى أن ٣٣٪ من المرتزقة الأجانب في صفوف جيش الاحتلال هم من الأمريكيين، أي أنه من مجمل حوالي ٦٠٠٠ مرتزق يشتغلون في قوات الاحتلال الإسرائيلي على جبهات القتال هناك ما يقارب من ٢٠٠٠ أمريكي، نفس التقارير أشارت الى أن غالبية المرتزقة الأمريكيين يشتغلون على جبهة قطاع غزة في حين يتوزع الباقون على جبهتي جنوب لبنان والضفة الغربية، وطوال حروب إسرائيل السابقة على قطاع غزة ما فتأت الجهات الأمريكية الرسمية سواء وزارة الخارجية أو وزارة الدفاع أن تعلن عن

وفيات مرتزقة أمريكيين في قطاع غزة على غرار ما حدث في حرب ٢٠١٤ عندما أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية عن مقتل عديد المرتزقة الأمريكيين في صفوف لواء «جولاني» حسب ما أورده تقرير للمرصد الأورومتوسطي سنة ٢٠١٤.

كما اشارت تقارير حقوقية الى وجود مئات البريطانيين والأوكرانيين والإسبان والإيطاليين والألمان ومن الدول الإسكندنافية من ضمن مرتزقة جيش الاحتلال الإسرائيلي، في حين أشارت ذات التقارير الى أنه ومنذ الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة سنة ٢٠٠٨ وبشكل متواتر زاد حجم المرتزقة الهولنديين المنتمين في جلّهم الى «الاتحاد المسيحي المتشدّد» وذلك بمعدّل أكثر من ٢٠٠ مرتزق سنويا (حسب تقارير المرصد الأورو متوسطي).

جنوب افريقيا/ الاستثناء

رغم وجود جنوب افريقيا ضمن لائحة الدول التي يشارك مواطنوها كمرتزقة إلا تقرار الجهات الرسمية في جنوب افريقيا بمحاكمة العائدين من إسرائيل بعد الحرب في حال ثبُت مشاركتهم في قتل الفلسطينيين، يجعل جنوب افريقيا محّل استثناء من بين باقي الدول التي تشكّل مصدرا للمرتزقة والتي ثبّت تورّط أجهزتها الرسمية في هذا الملف سواء عبر توفير الحماية القانونية لنشاطات الإرتزاق (فرنسا)، أو عدم اتخاذ التدابير اللازمة لمحاربة الظاهرة وبالتالي التغاضي العمدي على عمليات التجنيد وهو ما يقع على معظم الدول التي لها علاقة بهذا الموضوع.

الهند «المرشّح الأقوى لتصدر قائمة المرتزقة نحو إسرائيل»

في ظل تصاعد العلاقات الإسرائيلية الهندية، هذه الأخيرة التي تسير تحت حكم «اليمين الهندوسي القومي» نحو توثيق علاقاتها الاستراتيجية مع إسرائيل في اتجاه معاكس للتوازن الذي لطالما عُرفت به السياسة الهندية اتجاه القضية الفلسطينية

مؤخرا ومع امتداد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وتداعياته على الداخل الإسرائيلي، خرجت عديد التقارير التي تحدثت على استقدام إسرائيل آلاف العمال الهنود أكثر من (٢٠ ألف) الى جانب ١٧ ألفا كانوا اسرائيل قد استقدمتهم في السنوات الأخيرة، تتعدد مجالات شغلهم بين قطاع الصحة والبناء العقاري، وهذا لسد الفجوة التي تركها عشرات الآلاف من العمال الفلسطينيين بعد اصدار حكومة

في ظل تصاعد العلاقات الإسرائيلية الهندية، هذه الأخيرة التي تسير تحت حكم «اليمين الهندوسي القومي» نحو توثيق علاقاتها الاستراتيجية مع إسرائيل في اتجاه معاكس للتوازن الذي لطالما عُرفت به السياسة الهندية

نتنياهو قرارا بمنع ١٤٠ ألف فلسطيني يشكّلون ٣٣٪ من حجم العمالة في قطاع التشييد في اسرائيل، فضلا على تداعيات استدعاء أكثر من ٣٠٠ ألف من الإحتياط في جيش الاحتلال لقرابة أربعة أشهر والذين يلعبون دورا بارزا في القوة المحركة للاقتصاد الإسرائيلي، هذه القرارات والأحداث كلّفت الاقتصاد الإسرائيلي خسائر بقيمة تقريبية قدرها ٨٣٠ مليون دولار شهريا (حسب وزارة المالية الإسرائيلية)، ورغم أن هناك من أشار الى أن هذه البرامج المرتبطة بإستقدام العمالة الهندية كانت معدة قبل السابع من أكتوبر في اطار تصاعد التعاون الإسرائيلي الهندي الى أن الثابت أن هجوم طوفان الأقصى قد عجّل بتنفيذ هذه الخطط (وفق الواشنطن بوست الأمريكية).

ورغم عدم ثبوت استقدام إسرائيل لمرتزقة هنود من اجل الحرب في قطاع غزة إلا أنه وفي ظل تصاعد الإعتماد على العمالة الهندية فإنه لا يوجد ما يمنع من تطور هذه العلاقة لتمس استقدام مرتزقة هنود في حال ما إذا امتدت الحرب لمدى زمن أطول بالتزامن مع امتداد الفشل الإسرائيلي في تحقيق أهدافها من الحرب، خاصة وأن الجبهة الإسرائيلية لا يبدوا أنها تمتلك ما يكفي من المناعة والصلابة في مواجهة مثل هكذا سيناريوهات

كما قد يلعب البعد العقائدي الذي يشكل دافعا قويا لدى الهندوس المتشددين اتجاه الانتقام دورا مهما للغاية في تعزيز إمكانية لجوء إسرائيل للإعتماد على مرتزقة هنود وهو ما إشارات إليه بعض التقارير على غرار ما أشارت إليه صحيفة «جيروزاليم بوست» التي سبق وأشارت الى أن الجيش الإسرائيلي بدأ يفكر جديا في استقدام جنود هندوس أصحاب التوجهات القومية المتشدّدة كمرتزقة بل إن المصدر ذاته أشارت الى إمكانية وجود مرتزقة هندوس على الأرض حاليا لدعم المجهود الحربي الإسرائيلي، وهي ذات المعلومات التي أوردها سابقا «معهد أبحاث إعلام الشرق الأوسط»

خاتمة/

عموما وبقدر ما يشكّل المرتزقة خيارا مهما للإستمرار في الحرب بدون تكاليف ضخمة سواء ما تعلق بالتكلفة السياسية أو العسكرية أو حتى الاقتصادية والاجتماعية، وهذا انطلاقا من المظلة الغربية المتواطئة مع هذا الخيار، فضلا على التبرعات السخية من التنظيمات اليهودية الصهيونية التي تشتغل كأذرع خفية تستند إليها إسرائيل عند

الحاجة لتوفير المرتزقة، إلا أنه وفي المقابل فإن هذا الخيار يثبت مرة أخرى عجز إسرائيل على مواجهة حروب طويلة المدى، وما يترتب على هذا النمط من حروب من صلابة مجتمعية ونفس طويل على التحمل وتوافق مع العقيدة العسكرية للدولة وعديد العوامل الأخرى التي هي في جلّها غائبة عن منظومة اسرائيل القيمية دولة ومجتمعا

قائمة المراجع الرئيسية/

الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم لسنة ٢٠٠١

https://legal.un.org/avl/pdf/ha/icruftm/icruftm_ph_a.pdf

المرصد الأورو متوسطي لحقوق الإنسان بجنيف

https://euromedmonitor.org/ar

ألموندو الإسبانية

https://www.elmundo.es/espana.html

مونت كارلو الفرنسية

/https://www.mc-doualiya.com

قناة الجزيرة

/https://www.aljazeera.net

رويترز

/https://www.reuters.com

الواشنطن بوست

/https://www.washingtonpost.com

Gulf Research Center
Knowledge for All

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

www.grc.net